قوات الوفاق مصممة على تجاوز خط السيسي

تعزيزات عسكرية وردود سياسية قبيل اندلاع معركة سرت

دعا مجلس النواب الليبي المنعقد في العاصمة طرابلس حكومة الوفاق الشرعية للاستعداد عسكريًا وسياسيًا ضد أي تهديد مصري للتدخل عسكريًا في البلاد، فيما واصلت قوات الوفاق تعزيز حشودها في محيط مدينة سرت.

وقال النائب الثاني لرئيس مجلس النواب جلال الشويهدي إن «ما صدر عن البرلمان المصري تهديد مباشر باستخدام القوة ونية المساس بسيادة ليبيا».

واعتبر الشويهدي في مؤتمر صحفي عقب جلسة برلمانية أن ما حصل من قبل البرلمان المصري يشكل خرقًا للقانون الدولي ومخالفة للشرعية الدولية وميثاقي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية».

وختم قائلًا «ما صدر عن البرلمان المصري لا يعد دفاعًا عن الأمن القومي المصري، فليبيا لا تشكل أي تهديد لأمن مصر».

وجاءت جلسة البرلمان الليبي ردًا على قرار البرلمان المصري تفويض الرئيس عبد الفتاح السيسي بإرسال قوات إلى الأراضي الليبية، حماية للجبهة الغربية، حسب البيان الرسمي للبرلمان المصري.

وفي تغريدة على تويتر، قال وزير الداخلية الليبي فتحي باشاغا «إعلان حرب على ليبيا»، وقال إن أي قوات أجنبية داخل الحدود الليبية تعد «قوات معادية»، وأن بلاده: «لن تتردد في الدفاع عن سيادة أمتنا وأمنها وحريتها».

وكانت قوات الوفاق قد أرسلت تعزيزات عسكرية كبيرة لمنطقتي أبو قرين والشوكة شرق مدينة مصراتة بداية الأسبوع الحالي، لتعزيز محاور القتال بالأسلحة والعتاد والمقاتلين،

واستعرضت أمام وسائل الإعلام حجم العربات العسكرية التي تجمعت من كافة المنطقة الغربية باتجاه مشارف مدينة سرت.

وقال المتحدث باسم غرفة عمليات سرت– الجفرة العميد عبد الهادي دراه للجزيرة إن قوات الوفاق في انتظار قرار القائد الأعلى للجيش الليبي فائز السراج.

ويعتقد دراه بأن حكومة الوفاق تقوم باتصالات سياسية مع أطراف عدة «دون أن يسميها»، وأضاف «سنعطي مجالًا للسياسيين للتفاوض لندخل سرت من دون إراقة دماء وعدم دمار المدينة، وإلا فالدخول عسكريًا هو قرارنا»، كما قال.

وتؤكد مصادر عسكرية في قوات الوفاق أن مقاتلي حفتر زرعوا ألغامًا في أغلب مداخل مدينة سرت، ونشروا مرتزقة من كل من سوريا والجنجويد في محور وادي جارف في جنوب مدينة سرت.

وفي نفس السياق، واصلت طائرات شحن عسكرية تابعة لقوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر ولمرتزقة شركة فاغنر الروسية الهبوط في قاعدتي الجفرة العسكرية وسط ليبيا وقاعدة القرضابية جنوب سرت.

وتعتقد قوات الوفاق أن الطائرات القادمة من مطار حميميم قرب اللاذقية، تحمل أسلحة وذخائر بالإضافة إلى مرتزقة من روسيا وسوريا.

وكانت اشتباكات عنيفة قد وقعت قرب ميناء البريقة النفطي، استمرت لمدة يومين بسبب خلافات على الصلاحيات بين مجموعتين مسلحتين تتبعان لقوات حفتر، بعدها بساعات صدرت تسريبات حول رغبة أمريكية بأن تكون الحقول النفطية الليبية تحت الحماية الدولية.

وتطالب المؤسسة الوطنية للنفط حفتر بإخراج القوات الأجنبية ومرتزقة فاغنر من حقل الشرارة وميناء السدرة وتؤكد مصادر في حكومة الوفاق تحويل الهلال النفطي لقواعد انطلاق عسكرية، بعد إدخال عديد الأسلحة والذخائر إليه.

ويقول محللون سياسيون بأن التعزيزات العسكرية الأخيرة من قبل قوات الوفاق قد تكون رسالة للقيادة المصرية أولًا، وبعد التلميح الأمريكي ثانيًا،

ويرى هؤلاء أن معركتي سرت الجفرة قادمتان لا محالة، دون أي اكتراث للخط الأحمر الذي تحدث عنه الرئيس السيسي، وكان السيسي قال إن سرت خط أحمر لن يسمح لقوات الوفاق بتجاوزه باتجاه معاقل اللواء المتقاعد خليفة حفتر

وتعتبر قوات الوفاق أن لقاء السيسي الأخير بزعماء قبائل من شرق ليبيا في القاهرة تحريض غير مقبول ولا يسكت عنه.

ترقب سياسي فلسطيني قبيل مهرجان المصالحة في غزة

عزت حامد

تتجه الانظار السياسية سواء الفلسطينية أو العربية عمومًا إلى قطاع غزة، مع الإعلان عن إقامة مهرجان وطني ضد الضم في قطاع غزة، والذي سيشهد مشاركة حركتي فتح وحماس، وهو التجمع الذي فلسطينيين أن يمثل بداية لإنهاء الانقسام بين حركتي فتح وحماس. ويأتي الاجتماع في ضوء اللقاءات المتواصلة بين قيادات حركتي فتح وحماس، وكان أخرها صباح يوم الثلاثاء، بين خليل الحية عضو المكتب السياسي لحركة حماس من جهة، وأحمد حلس عضو اللجنة المركزية لحركة فتح من جهة أخرى. وتشير دورية «ميدل إيست مونيتور» ، إلى أهمية رسائل التواصل والاجتماعات المشتركة بين فتح وحماس، وهو ما يأتي من أجل وضع حد للأزمات السياسية المتواصلة بين الطرفين، غير أن بعض التقارير الأخرى أشارت إلى تخوف قيادات من حركة فتح إلى استغلال المهرجان والعرض المشترك للقيام باستعراضات عسكرية، الأمر الذي سيضع حركة فتح في أزمة خاصة وإنها تنتقد بصورة دورية على لسان قاداتها ما تصفه بالفلتان الأمني لحماس في غزة. ونبهت الدورية، إلى أن اللواء جبريل الرجوب هو المسؤول عن التنسيق مع حماس بشأن المهرجان، غير أنه يواجه الكثير من الصعوبات في التنسيق بين الجانبين بسبب الاتهامات المتبادلة والتوترات بين حركتي فتح وحماس. من جهتها، أعربت مصادر سياسية عن دعمها لهذه الخطوة، وأشارت مصادر مسؤولة في المجلس الوطني الفلسطيني، في تصريحات إعلامية بأن التجمع الجماهيري يمثل رسالة قوية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي تفيد بوقوف الشعب والقيادة الفلسطينية وكافة القوى والفصائل الوطنية صفًا واحدًا في مواجهة سرقة الاحتلال للأرض الفلسطينية.

ونوهت المصادر ذاتها، إلى أن "الحضور الدولي القوي في التجمع يعكس أيضًا رسالة دولية واضحة لرفض مخطط الضم الإسرائيلي، لما يشكل مخالفة صريحة للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، ولأنه يسهم في تقويض أي فرصة لتحقيق السلام الشامل والعادل ويمنع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفق حدود العام 1967 وعاصمتها القدس". غير أن بعض التقارير نُسبت إلى مسؤولين رفيعي المستوى في رام الله، وجود شعور بالحذر والترقب من المهرجان.

وأشارت هذه المصادر أن بعض المصادر المسؤولة غاضبة من هذه الخطوة خاصة، مع وصول تقارير دقيقة تكشف للرئيس محمود عباس، أن حماس يمكن أن تستغل المهرجان من أجل القيام بمهرجان عسكري استعراضي لها.

وأوضحت هذه المصادر، أن الرئيس محمود عباس هدد «بأن فتح يمكنها أن ترفض تنظيم المهرجان ولا تعترف به إن حاولت حركة حماس تحويله إلى مهرجان استعراضي لها وحدها»، وهو ما سيمثل إهانة لحركة فتح.

أردوغان يحذر داعمي حفتر.. وترامب يبحث مع بن زايد خفض التصعيد

جدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان دعمه لحكومة الوفاق الليبية، مؤكدا أن بلاده لن تسمح بأي عمل متهور في ليبيا. وبينما تتسارع التطورات في هذا الملف، أجرى مسؤولون عسكريون واستخباراتيون روس مباحثات مع نظرائهم في تركيا.

وقال أردوغان خلال اجتماع لتقييم أداء حكومة النظام الرئاسي التركي إن دعم بلاده لحكومة الوفاق في ليبيا مكنها من «دحر الانقلابيين الذين كانوا يهددون العاصمة طرابلس».

وتابع قائلا « نتابع التطورات (بشأن ليبيا) خلال الفترة الأخيرة، فلا يتهور أحد، لأننا لن نسمح بذلك». وتأتي تصريحات الرئيس التركي بعدما أعلن البرلمان المصري يوم الاثنين موافقته على إرسال قوات من الجيش في مهام قتالية خارج الحدود في «الاتجاه الإستراتيجي الغربي»، وذلك في سياق تدخل عسكري محتمل في ليبيا.

في المقابل تواصل حكومة الوفاق حشد قواتها استعدادا لطرد قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر المدعومة من مصر والإمارات وروسيا من مدينة سرت، وتؤكد أن ذلك «أمر محسوم وقريب جدا».

مباحثات روسية تركية

وأفاد مصادر بأن وفدا روسيا برئاسة مساعد وزير الخارجية الروسي يعقد اجتماعات مع مسؤولين أتراك في مقر وزارة الخارجية التركية.

ويناقش المسؤولون من الجانبين وبينهم عسكريون ومسؤولو مخابرات أهم الملفات الإقليمية وعلى رأسها الملف السوري والملف الليبي، وخاصة سرت والجفرة.

من ناحية أخرى، قال البيت الأبيض إن الرئيس الأميركي دونالد ترامب بحث في اتصال هاتفي الثلاثاء مع ولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد قضايا الأمن الإقليمي بما في ذلك «أهمية خفض التصعيد في ليبيا من خلال إخراج القوات الأجنبية».

الكاظمي : العراق لن يكون مصدر تهديد لإيران

يواصل رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي اليوم زيارته لإيران، التي بدأها أمس الأول، والتقى صباح أمس الاربعاء رئيس مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) محمد باقر قاليباف.

وذكر المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي –في بيان– أن الكاظمي بحث مع قاليباف تعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات، بالإضافة إلى تناول مجمل الأوضاع الثنائية والإقليمية وتأثيراتها على العراق وإيران. وكان الكاظمي التقى أمس الأول المرشد الإيراني علي خامنئي والرئيس الإيراني حسن روحاني، وخلال اللقاء قال خامنئي إن إيران لم ولن تتدخل في الشؤون العراقية، وإنها تدعم عراقا ذا سيادة، وتدافع عن استقلاله ووحدة أراضيه. وأضاف أن بلاده تعارض كل ما يمكن أن يضعف الحكومة العراقية، مؤكدا أن طهران لا تتدخل في علاقة العراق بالولايات المتحدة.

وأكد خامنئي للكاظمي أن إيران تتوقع من الحكومة والبرلمان والشعب العراقي مواصلة تحركاتهم لإخراج القوات الأميركية من العراق، لأنها السبب الرئيسي في انعدام الأمن والاستقرار.

وذكر المرشد أن واشنطن باغتيالها القائد السابق لفيلق القدس الإيراني قاسم سليماني مطلع العام الجاري حينما كان ضيفا على العراق؛ «فإن تلك قضية ليست عابرة ولا بسيطة»، مشيرا إلى أن إيران لن تنسى ذلك، وأن أميركا ستبقى تتلقى الضربات انتقاما لهذا الاغتيال. وقال الكاظمي –في مؤتمر صحفي مع روحاني– إن «سياستنا مبنية على حسن النية في التعامل مع الجيران، والتفاهم لإخراج المنطقة من أزمة التوترات، والعمل الشامل للوصول إلى حل شامل لكل التحديات».

وأضاف «علاقاتنا الخارجية تعتمد على مبدأ التوازن والابتعاد عن أي محاور، ولهذا السبب لن يسمح العراق لأي تهديد للأراضي الإيرانية ويكون منطلقا من أراضيه».

وأضاف الكاظمي أن العراق وإيران يواجهان تحديات فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط؛ مما يستلزم التنسيق وفق مصالح البلدين، وأشار إلى أن العراق لن ينسى موقف إيران بدعمها له خلال الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية.

من جانبه، تعهد روحاني بتقديم الدعم للعراق في مكافحة فيروس كورونا، وتزويده بكل ما يحتاجه من أجهزة ومعدات طبية، وأكد أن هناك إرادة لدى البلدين لرفع التبادل التجاري إلى 20 مليار دولار، واستكمال العمل على ربط السكك الحديدية بين البلدين.

كما أكد روحاني استعداد بلاده للوقوف إلى جانب الشعب العراقي لإرساء الاستقرار والأمن في العراق والمنطقة، مشددا على أن العراق بلد عربي مهم، ويمكنه أن يلعب دورا مركزيا في هذا الشأن.

ويرافق الكاظمي وفد رفيع المستوى يضم وزراء الخارجية والنفط والكهرباء والمالية والدفاع والصحة ومستشار الأمن القومي العراقي. وكان من المقرر أن يزور الكاظمي السعودية –الخصم الإقليمي لإيران– الاثنين قبل التوجه إلى طهران، لكن الزيارة تأجلت بسبب دخول الملك سلمان بن عبد العزيز المستشفى. وكان يُفترض أن تحصل الزيارتان وفق تعاقب يضمن للكاظمي لعب دور متوازن قد يتيح له القيام بوساطة محتملة بين الرياض وطهران. وقبل زيارته، استقبل الكاظمي في بغداد الأحد الماضي وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف.

وتشهد المنطقة توترا متفاقما، أطرافه السعودية وحليفها الأميركي من جهة، ومن جهة ثانية إيران المتهمة –من بين أمور أخرى– بالرغبة في بسط نفوذها بالمنطقة. ويشكل العراق بصورة متكررة مسرحا للتوتر بين إيران والولايات المتحدة، وترتبط كل منهما بعلاقات وثيقة مع بغداد.

وصفت بالمسرحية والمفبركة

حزب البعث يكتسح الانتخابات التشريعية بسوريا

فاز حزب البعث الحاكم في سوريا وحلفاؤه بغالبية مقاعد مجلس الشعب في الانتخابات التشريعية التي جرت مؤخراً، وبلغت نسبة المشاركة فيها أكثر من 33%، بحسب النتائج الرسمية التي أعلنتها اللجنة القضائية المشرفة على عملية الاقتراع.

وفاز الحزب وحلفاؤه في قائمة «الوحدة الوطنية» بـ177 مقعدا من أصل 250 مقعدا، نصفها مخصّص للعمال والفلاحين، والنصف الآخر لبقية فئات الشعب.

وهذه ثالث انتخابات تُجرى بعد اندلاع النزاع في العام 2011، في غياب أيّ معارضة فعلية على الأرض. وتأسّست خلال سنوات النزاع تحالفات معارضة سياسية خارج البلاد، تعتبر الانتخابات أشبه «بمسرحية» تُعرف نتائجها سلفا.

وأعلن رئيس اللجنة القضائية للانتخابات القاضي سامر زمريق في مؤتمر صحافي مساء الثلاثاء أن نسبة المشاركة بلغت 33.17% مقارنة مع 57.56% في العام 2016.

ولم يتمكن السوريون المقيمون خارج البلاد، وبينهم ملايين اللاجئين الذين شرّدتهم الحرب، من المشاركة في الاقتراع، وكذلك المقيمون في مناطق لا تزال تحت سيطرة فصائل المعارضة. وأُرجئ موعد الانتخابات مرتين منذ أبريل الماضي على وقع تدابير التصدّي لفيروس كورونا المستجد.

ويقوم البرلمان المنتخب في أول جلسة يعقدها بانتخاب رئيس له، وتتحول الحكومة عندها إلى حكومة تسيير أعمال إلى حين تعيين الأسد رئيسا جديدا للوزراء يكلف بتشكيل حكومة جديدة.

وتأتي هذه الانتخابات قبل نحو عام من الانتخابات الرئاسية المرتقبة صيف العام 2021. وأتت الانتخابات التشريعية لاختيار برلمان جديد بعد أربع سنوات تغيّرت فيها المعادلات الميدانية لصالح دمشق، في حين اشتدّت العقوبات الاقتصادية عليها وتفاقمت أزمات المواطنين المعيشية.

واعتبرت وزارة الخارجية الأميركية، وفق بيان باسم المتحدثة باسمها مورغان أورتاغوس، أن ما حصل هو «مجرد انتخابات أخرى تضاف إلى سلسلة الانتخابات المفبركة والتصويت غير الحر الذي ليس للشعب السوري أي خيار فعلي فيه».

كما قللت المعارضة من أهميتة الانتخابات ونتائجها، وقال رئيس الائتلاف السوري نصر الحريري إن هذه الانتخابات لا تتمتع بالشرعية لأن نظام الأسد فقد شرعيته منذ إراقته أول قطرة دم من أبناء الشعب لدى انطلاق الثورة.

وكتب الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في تغريدة أن «ملايين الناخبين من الشعب السوري صوتوا بأقدامهم في طريق نزوحهم وهجرتهم القسرية جرّاء إرهاب الأسد ورعاته روسيا وإيران بتصفيق وتأييد أعمى من أعضاء ما يسمى مجلس الشعب».